

التهديد<sup>(٩٤١)</sup>، دعا متكلمون آخرون إلى وضع استراتيجية شاملة ومتوازنة لمكافحة المخدرات، بما يشمل الحد من العرض والطلب على المخدرات، وتوفير سبل رزق بديلة من خلال التنمية الاقتصادية المستدامة<sup>(٩٤٢)</sup>.

(٩٤١) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (الهند)؛ والصفحة ٧ (البرازيل)؛ والصفحة ١١ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٢ (نيجيريا)؛ والصفحة ٢١ (فرنسا).

(٩٤٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٥ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ١٨ (الصين)؛ والصفحة ١٩ (لبنان)؛ والصفحة ٢٣ (كولومبيا).

وفي ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١، أفاد المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن فرقة عمل لمنظومة الأمم المتحدة بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات قد باشرت عملها. وشدد على مجالات أربعة لمواجهة التهديد: تعزيز التعاون الدولي، وبناء القدرات الإقليمية، وتعزيز نظام العدالة الجنائية، واعتماد استراتيجية متكاملة متعددة التخصصات<sup>(٩٤٠)</sup>. وفي حين شدد بعض المتكلمين على ضرورة اتباع نهج منسق لمواجهة

(٩٤٠) S/PV.6565، الصفحات ٢-٤.

## الجلسات: الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	الوثائق الأخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت
٦٢٧٧ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠	إحاطة قدمها المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	رسالة موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، يجيل بها ورقة مفاهيمية (S/2010/94)	المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	S/PRST/2010/4
٦٥٦٥ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١	إحاطة قدمها المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة		المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	جميع أعضاء المجلس، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	

## ٤١ - صون السلام والأمن الدوليين

رئاسية، في إطار البند المعنون "صون السلام والأمن الدوليين". وشملت البنود الفرعية التي نُظر فيها خلال الفترة المعنية: (أ) الحوار بين الثقافات من أجل السلام والأمن؛ (ب) الاستخدام الأمثل لأدوات الدبلوماسية الوقائية؛ (ج) كفاءة اضطلاع مجلس الأمن بدور فعال في صون السلام والأمن الدوليين؛ (د) الترابط بين الأمن والتنمية؛ (هـ) أثر وباء فيروس نقص المناعة

### عرض عام

في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، عقد مجلس الأمن تسع جلسات، بما فيها جلسة على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات<sup>(٩٤٣)</sup>، واتخذ قرارا واحدا واعتمد ستة بيانات

(٩٤٣) الجلسة ٦٣٨٩.

الأوجه، وتعزيز الشراكات<sup>(٩٤٥)</sup>. وأيدتها في ذلك مديرة تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم بشأن النزاع والأمن والتنمية، فقدمت تحليلا اقتصاديا للنهج الحالية المعتمدة لإدارة النزاعات، قارنت فيه تكاليف الحرب الأهلية بتكاليف الوساطة الأدنى بكثير<sup>(٩٤٦)</sup>. ووافق المتكلمون بالإجماع على أن أدوات الدبلوماسية الوقائية - بما فيها منع نشوب النزاعات، والتفاوض، والوساطة، والمساعي الحميدة، وبعثات تقصي الحقائق، والتفاوض، والمبعوثون الخاصون، والمشاورات غير الرسمية، وبناء السلام، وأنشطة التنمية المحددة الهدف - يمكن، من حيث فعالية تكلفتها، أن تكون أكثر منفعة وكفاءة، وأقل خطورة من الأنشطة العسكرية وأنشطة حفظ السلام، في تحقيق ثمار السلام المنشودة. وعلى الرغم من هذه الموافقة الشاملة، أعرب الكثير من المتكلمين عن أسفهم للتردد الذي ينطوي على مفارقة فيما يتعلق بتوفير موارد كافية يمكن التنبؤ بها، ودعوا إلى تقديم دعم مالي أكبر لمبادرات منع نشوب النزاعات، مثل وحدة الوساطة والدعم في إدارة الشؤون السياسية. وكرر العديد من المتكلمين دعمهم لدور المرأة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، داعين إلى تعزيز مشاركتها وتمثيلها، وإشراكها على نحو كامل في الجهود الدبلوماسية الوقائية وما يتصل بها من عمليات صنع القرار. بما يتماشى مع قرارات المجلس<sup>(٩٤٧)</sup>. وفيما يتعلق بدور المجلس، وافق كثير من المتكلمين على أنه بالرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب النزاعات تقع على عاتق الدول القومية ذات السيادة، ينبغي للمجلس أن يشجع ويدعم الجهود التي يبذلها الأمين العام، والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، من خلال نظم الإنذار

(٩٤٥) S/PV.6360، الصفحات ٦-٨.

(٩٤٦) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٠.

(٩٤٧) انظر القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)

و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩).

البشرية/الإليدز على السلام والأمن الدوليين؛ (و) أثر تغير المناخ؛ (ز) منع نشوب النزاعات؛ (ح) المضي قدما في إصلاح قطاع الأمن: التوقعات والتحديات في أفريقيا؛ (ط) التحديات الجديدة للسلام والأمن الدوليين ومنع نشوب النزاعات.

## ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٠: الحوار بين الثقافات من أجل السلام والأمن

في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٠، أجرى المجلس مناقشة رفيعة المستوى بشأن موضوع الحوار بين الثقافات من أجل السلام والأمن في إطار صون السلام والأمن الدوليين. وذكر الأمين العام أن التحدي الذي يواجهه مجلس الأمن يتمثل في متابعة المناقشة الجارية عن طريق إدماج الحوار بين الثقافات في جهوده الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين، مشيرا إلى أن الجمعية العامة أعلنت عام ٢٠١٠ السنة الدولية للتقارب بين الثقافات. ووافق جميع أعضاء المجلس على أن الحوار بين الثقافات هو أداة هامة من أدوات الدبلوماسية الوقائية، وإدارة النزاعات وحلها وبناء السلام<sup>(٩٤٤)</sup>.

## ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠: الاستخدام الأمثل لأدوات الدبلوماسية الوقائية: التوقعات والتحديات في أفريقيا

في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن الاستخدام الأمثل لأدوات الدبلوماسية الوقائية: التوقعات والتحديات في أفريقيا. وقالت نائبة الأمين العام إن الدبلوماسية الوقائية يجب أن تتطور لمواجهة التهديدات المتزايدة التعقيد، ودعت، في جملة أمور، إلى اعتماد المزيد من استراتيجيات الوقاية المتكاملة المتعددة

(٩٤٤) انظر S/PV.6322.

المعقدة للتهديدات الجديدة، دعا المتكلمون المجلس إلى التصدي لها بطرق أكثر تماسكا وشمولا وتكاملا، مع الإقرار بالترابط بين التنمية واحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان والأمن. ودعا الكثير من المتكلمين إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ودعمها، وإلى تشديد التركيز على منع نشوب النزاعات عن طريق الإنذار المبكر، والدبلوماسية، والوساطة.

وأكد العديد من المتكلمين، في إشارة إلى مبادرة الآفاق الجديدة التي أطلقها الأمين العام والتي ترمي إلى تعزيز حفظ السلام<sup>(٩٥٠)</sup>، أن حفظ السلام وبناء السلام يجب أن يكونا متلازمين، وأن تكون ولاياتهما واضحة ذات مصداقية وقابلة للإنجاز، وأن يقدم لهما الدعم والخبرة الفنية من قبل لجنة بناء السلام في البداية. وكرر آخرون دعمهم لإدماج المرأة في جميع جوانب منع نشوب النزاعات وحلها، وتشديد التركيز على حماية المدنيين وإصلاح آليات المجلس لتمكينه من الاستجابة بسرعة وكفاءة أكبر.

وفي ختام الجلسة، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا أقر فيه بالتحديات والتهديدات الناشئة التي تواجه السلام والأمن الدوليين، وأكد من جديد على ضرورة اتباع نهج أكثر شمولا وتضافرا. وشدد على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، مع مراعاة أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور مترابطة يعزز بعضها بعضا. وكرر المجلس أيضا الإعراب عن التزامه بتعزيز شراكاته مع المنظمات الإقليمية

(٩٥٠) في عام ٢٠٠٩، اشتركت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في إطلاق مبادرة الآفاق الجديدة. للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر تقرير إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني المعنون "مبادرة الآفاق الجديدة: التقرير المرحلي رقم ١". متاح على الرابط التالي:

[www.un.org/en/peacekeeping/documents/newhorizon-update01.pdf](http://www.un.org/en/peacekeeping/documents/newhorizon-update01.pdf)

المبكر، وجهود الوساطة، وتبادل المعلومات وغيرها من الآليات المتعددة الأطراف، للتصدي بفعالية للتهديدات المحتملة والناشئة.

وفي ختام الجلسة، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا ينوّه بأهمية وجود استراتيجية شاملة تتضمن تدابير عملية وهيكلية لمنع نشوب النزاع المسلح، ويشجع على وضع تدابير لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، على نحو يكفل قيام سلام مستدام. وأشار المجلس إلى البيانات السابقة التي أدلى بها رئيسه بشأن مختلف العوامل والأسباب المؤدية إلى إشعال فتيل النزاعات في أفريقيا أو تفاقمها أو إطالة أمدها، وسلّم المجلس بضرورة توثيق وزيادة فعالية التعاون التنفيذي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية في أفريقيا، وكرر دعمه لعمل لجنة بناء السلام<sup>(٩٤٨)</sup>.

### ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠: كفالة اضطلاع مجلس الأمن بدور فعال في صون السلام والأمن الدوليين

في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، خلال اجتماع حضره تسعة من رؤساء الدول أو الحكومات وكذلك ستة وزراء خارجية<sup>(٩٤٩)</sup>، نظر المجلس في كيفية تطور البيئة الأمنية الدولية، والآثار المترتبة عن تلك التغييرات على الأمم المتحدة والمجلس نفسه.

وناقش المتكلمون مسألة النزاعات المستمرة في مناطق مختلفة من العالم، فضلا عن التهديدات الجديدة مثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالمخدرات والبشر، والإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والقرصنة، والعنف الجنسي. وفي ضوء الطبيعة

(٩٤٨) S/PRST/2010/14

(٩٤٩) الجلسة ٦٣٨٩.

مثل السنغال أنه يعتقد أن عمل المجلس يكمن، علاوة على تحديد الاستجابة الشاملة والمتكاملة، في تعزيز التآزر والتفاعل الوثيق بين مجلس الأمن وأجهزة وصناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى، بحيث تفضي أنشطة منع التزاع وحفظ السلام وبناء السلام إلى السلام الدائم<sup>(٩٥٤)</sup>.

وأثناء سير المناقشة، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً أكد فيه أن الملكية الوطنية والمسؤولية الوطنية عاملان أساسيان لإحلال سلام مستدام، وأكد أن العمل الذي تضطلع به الجهات الفاعلة الأمنية والإنمائية في الميدان على نحو متكامل يجب أن يُنسَّق مع السلطات الوطنية، وشجع الدول الأعضاء على تعزيز الاتساق في عمل الأمم المتحدة في حالات التزاع وما بعد انتهاء التزاع<sup>(٩٥٥)</sup>.

#### ٧ حزيران/يونيه ٢٠١١: تأثير وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على السلام والأمن الدوليين

في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، عقد المجلس مناقشة رفيعة المستوى بشأن تأثير وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على السلام والأمن الدوليين؛ وبتنخذه بالإجماع القرار ١٩٨٣ (٢٠١١) في البداية، أكد من جديد التزامه بالتصدي لهذا الوباء بوصفه تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وشدد المجلس على أهمية أدوار الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وعلى ضرورة أن تستمر جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية في تنسيق جهودها، بما يتماشى

والمنظمات دون الإقليمية، ومع سائر الجهات الفاعلة المعنية، سواء على الصعيد الاستراتيجي أو على أرض الواقع<sup>(٩٥١)</sup>.

#### ١١ شباط/فبراير ٢٠١١: الترابط بين الأمن والتنمية

في ١١ شباط/فبراير ٢٠١١، عقد المجلس مناقشة رفيعة المستوى تركز على الترابط بين الأمن والتنمية، في سياق دور المجلس في صون السلام والأمن الدوليين<sup>(٩٥٢)</sup>. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطات من الأمين العام وممثلي البنك الدولي ولجنة بناء السلام الذين أكدوا الحاجة إلى تعزيز المؤسسات والسلطات الوطنية لتوفير الأمن والعدالة والوظائف للمواطنين وتفاذي تكرار دورات العنف وعدم الاستقرار. وإدراكاً للروابط الدينامية بين الأمن والتنمية والسلام، ضمّ العديد من المتكلمين صوهم إلى مقدمي الإحاطات الذين دعوا إلى اتباع نهج متكامل وشامل ومنسق فيما يتعلق بالسلام والأمن، بما في ذلك من خلال الحكم الرشيد والعدالة الاجتماعية وتعزيز فرص توظيف الشباب، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وحرية التعبير، والديمقراطية، والانتخابات الحرة والنزيهة.

وحذر عدة متكلمين المجلس من تجاوز اختصاصاته الأساسية، لأن لا سلطة له على وكالات الأمم المتحدة الإنمائية، أو صناديقها أو برامجها، ولأن المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تدرج ضمن اختصاصات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي<sup>(٩٥٣)</sup>. وصرح

(٩٥١) S/PRST/2010/18.

(٩٥٢) الجلسة ٦٤٧٩.

(٩٥٣) S/PV.6479 (Resumption 1)، الصفحة ١٤ (كوبسا)؛ والصفحتان ٢١ و ٢٢ (مصر، باسم حركة عدم الانحياز)؛ والصفحتان ٤٧ و ٤٨ (جمهورية فنزويلا البوليفارية)؛

والصفحتان ٤٩ و ٥٠ (أوروغواي)؛ والصفحة ٥٤ (نيكاراغوا).

(٩٥٤) المرجع نفسه، الصفحة ٤١.

(٩٥٥) S/PRST/2011/4.

باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، وأكد فيها أن بقاء الكثير من البلدان مهدد من جراء تغير المناخ<sup>(٩٦٠)</sup>.

وطوال المناقشة، أعرب الممثلون عن آراء متضاربة بشأن ما إذا كان ينبغي للمجلس أن يدرج تغير المناخ في جدول أعماله، أو ما إذا كان ينبغي ترك الأمر لهيئات الأمم المتحدة الأخرى المكلفة بمسائل التنمية المستدامة تقليدياً، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأشاد عدة متكلمين بالدور الناشئ للمجلس باعتباره تكملة ضرورية لتلك الهيئات، قائلين إن المجلس يجب أن يواكب التهديدات الناشئة في القرن الحادي والعشرين والعمل لتحسين نظم الإنذار المبكر، وزيادة التعاون والمساعدة لبناء القدرات المحلية والوطنية. وأكد ممثل ألمانيا أن التدهور البيئي الناجم عن تغير المناخ غالباً ما يؤدي إلى تأجيج النزاع، وأن من واجب المجلس أن يتصرف ببعده نظر وأن يفعل كل ما في وسعه لمنع الأزمات قبل أن تستعر<sup>(٩٦١)</sup>. وأعرب متكلمون آخرون عن قلقهم من تعدي المجلس على مهام وسلطات هيئات الأمم المتحدة الأخرى، مما يشكل تشويهاً لمبادئ ومقاصد الميثاق وإساءة لاستعمال السلطة المنوطة بالمجلس<sup>(٩٦٢)</sup>.

(٩٦٠) المرجع نفسه، الصفحات ٢٩-٣١.

(٩٦١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨.

(٩٦٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٢ (الصين)؛ والصفحة ١٧ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢٥ (الهند)؛ والصفحتان ٣٤ و ٣٥ (مصر، باسم حركة عدم الانحياز)؛ (S/PV.6587 (Resumption 1)، الصفحتان ٢٥ و ٢٦ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحة ٣٤ (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)؛ والصفحتان ٤٦ و ٤٧ (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

مع ولاياتها، للمساعدة في الجهود المبذولة على الصعيد العالمي لمكافحة الوباء. وأكد المجلس على ضرورة تكثيف أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ضمن بعثات الأمم المتحدة، وطلب إلى الأمين العام كفالة تنفيذ برامج لتوعية أفراد بعثات الأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والوقاية منهما. ودعا الأمين العام الدول الأعضاء إلى ربط الجهود المبذولة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بالحملات المناهضة للعنف الجنسي وبحقوق المرأة<sup>(٩٥٦)</sup>. وقدم المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إحاطة إلى المجلس بشأن التقدم الذي أحرز في العقد الذي انقضى منذ اتخاذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، ولكنه شدد على وجوب تكثيف الجهود من أجل التصدي للتحدي المتمثل في ازدياد احتمالات انتقال فيروس نقص المناعة البشرية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع والفترات الانتقالية<sup>(٩٥٧)</sup>.

## ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١: أثر تغير المناخ

في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١، عقد المجلس جلسة رفيعة المستوى للبحث في أثر تغير المناخ على صون السلام والأمن الدوليين. وشدد الأمين العام، في إحاطته، على أن تغير المناخ حقيقي ووتيرته تتسارع على نحو خطير؛ وهو لا يؤدي إلى تفاقم التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان فحسب، وإنما يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين<sup>(٩٥٨)</sup>. واستمع المجلس أيضاً إلى إحاطة قدمها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة<sup>(٩٥٩)</sup>، ورئيس ناورو الذي تحدث

(٩٥٦) S/PV.6547، الصفحات ٤-٦.

(٩٥٧) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٨.

(٩٥٨) S/PV.6587، الصفحات ٢-٤.

(٩٥٩) المرجع نفسه، الصفحات ٤-٨.

وأعرب المجلس عن تصميمه على تعزيز فعالية الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات المسلحة، أو تصعيدها أو انتشارها عند وقوعها، وفي منع تجددتها بعد انتهائها. وشجع تسوية المنازعات المحلية بطريقة سلمية من خلال التنظيمات الإقليمية، وأعرب عن عزمه على مواصلة تعزيز شراكاته على المستوى الاستراتيجي وفي الميدان على حد سواء مع جميع الجهات المعنية الأخرى<sup>(٩٦٥)</sup>.

## ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١: المضي قدما بإصلاح القطاع الأمني: التوقعات والتحديات في أفريقيا

في ١٢ تشرين الأول/سبتمبر ٢٠١١، عقد المجلس مناقشة رفيعة المستوى بشأن إصلاح قطاع الأمن في أفريقيا في إطار صون السلام والأمن الدوليين<sup>(٩٦٦)</sup>. وفي الإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، قال إن الطلب على إصلاح قطاع الأمن ازداد أضعافاً مضاعفة على مدى السنوات القليلة الماضية، وأصبح يشكل جزءاً لا يتجزأ من ولاية الكثير من بعثات وعمليات الأمم المتحدة الجديدة التي توجد عدة بعثات وعمليات منها في أفريقيا. وأعرب المتكلمون عن تقديرهم للعمل المهم الذي قامت به الأمم المتحدة منذ تقرير الأمين العام بشأن إصلاح القطاع الأمني في عام ٢٠٠٨<sup>(٩٦٧)</sup>، بهدف تطوير خطاب غني بشأن إصلاح القطاع الأمني وبناء هياكل الدعم في المقر وفي الميدان. غير أن الكثيرين وافقوا على أنه ينبغي للمجلس أن يتبع نهجاً أكثر شمولاً وأطول أمداً لإصلاح قطاع الأمن، وأن يحرص على تكامل الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة، وإعادة

(٩٦٥) S/PRST/2011/18.

(٩٦٦) انظر S/PV.6630.

(٩٦٧) S/2008/39.

وفي بيان رئاسي اعتمد خلال المناقشة، أكد المجلس مجدداً أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي الصك الأساسي الذي تعالج في إطاره مسألة تغير المناخ. ولكنه أشار أيضاً إلى أنه من المهم تحليل النزاعات والمعلومات السياقية المتعلقة بأمور منها التداعيات الأمنية المحتملة لتغير المناخ، عندما تشكل هذه المسائل دوافع لنشوب النزاعات أو تطرح تحدياً لتنفيذ ولايات المجلس أو تهدد عملية توطيد السلام. وفي هذا الصدد، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يكفل إدراج هذه المعلومات السياقية في ما يقدمه إليه من تقارير<sup>(٩٦٣)</sup>.

## ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١: منع نشوب النزاعات

في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، عقد المجلس مناقشة رفيعة المستوى بشأن منع نشوب النزاعات في سياق صون السلام والأمن الدوليين. وخلال المناقشة، دعا المتكلمون إلى تعزيز آليات الإنذار المبكر، وزيادة الاستثمار في منع نشوب النزاعات، وتعزيز الشراكات الإقليمية، وزيادة التركيز على الوساطة من أجل السلام وتعزيز دور المرأة في بناء السلام<sup>(٩٦٤)</sup>.

وفي ختام الجلسة، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً أشار فيه إلى أن منع نشوب النزاع يظل مسؤولية رئيسية منوطة بالدول، وأن أي استراتيجية شاملة لمنع نشوب النزاعات، ينبغي أن تشمل، في جملة أمور، الإنذار المبكر والانتشار الوقائي، وينبغي أن تعزز القضاء على الفقر، والمصالحة الوطنية، والحكم الرشيد، والديمقراطية، والمساواة بين الجنسين، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان وحمايتها.

(٩٦٣) S/PRST/2011/15.

(٩٦٤) انظر S/PV.6621.

السلام والأمن الدوليين ومنع نشوب النزاعات. وذكر الأمين العام أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والأوبئة، وتغير المناخ هي ثلاثة من التحديات الحاسمة في عصرنا، ومع أن هذه التحديات ليست جديدة بالضرورة، فقد أصبحت عابرة للحدود الوطنية وأكثر حدة على نحو متزايد، ولها آثار أكبر من أي وقت مضى على أمن البشر والدول وعلى الأمن الإقليمي والدولي<sup>(٩٦٩)</sup>. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطات قدمها المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية، وقد سلطوا جميعهم الضوء على الترابط بين هذه التحديات الثلاثة. وخلال المناقشة التي تلت ذلك، عرض المتكلمون آراء متباينة بشأن السبل التي ينبغي للمجلس اتباعها لمواجهة تلك التحديات. وشاطر بعض المتكلمين الأمين العام رأيه بأن لا دولة أو منظمة إقليمية وحدها قادرة على التصدي لهذه المسائل ذات الطابع العالمي والعاير للحدود. إلا أن متكلمين آخرين أشاروا إلى أن كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى غير المجلس، لديها الكفاءات الأساسية للتصدي لهذه المسائل، وأن إقبال كاهل المجلس بعدد متزايد من التحديات العالمية من شأنه أن يحول انتباهه عن ولايته الأساسية<sup>(٩٧٠)</sup>. واقترح ممثلا نيجيريا وغابون إنشاء فريق عامل مخصص لتحديد التحديات الناشئة أمام السلام والأمن الدوليين ولمساعدة المجلس في عمله<sup>(٩٧١)</sup>.

(٩٦٩) S/PV.6668، الصفحات ٢-٤.

(٩٧٠) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤ (البرازيل)؛ والصفحتان ٣١ و ٣٢ (الهند).

(٩٧١) المرجع نفسه، الصفحة ١٩ (نيجيريا)؛ والصفحة ٢٧ (غابون).

تأهيل الاقتصاد، وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ودعا المتكلمون أيضا إلى تعزيز التنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ودعمها، وكذلك إلى تعزيز مشاركة المرأة في عمليات الوساطة. وشدد العديد من المتكلمين، مع الاعتراف بالحق السيادي للدول الأعضاء في توفير الأمن لشعوبها، على أهمية الملكية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، وأشاروا إلى أن دور المجلس والمجتمع الدولي يتمثل في تعزيز قدرة الدول على الوفاء بهذه المسؤولية.

وفي ختام الجلسة، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا أقر فيه، في جملة أمور، بأن الجزء الأعظم من مساعدة المجتمع الدولي في مجال إصلاح قطاع الأمن قُدّم في أفريقيا، وبأن عددا من البلدان الأفريقية أصبح من المصادر الهامة لتقديم هذه المساعدة. ورحب المجلس بالتعاون بين البلدان الأفريقية، وشدد على الحاجة إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وأقرّ بأن إصلاح قطاع الأمن هو عملية طويلة الأجل ينبغي أن تكون مملوكة وطنيا ومتجدرة في الاحتياجات والظروف الخاصة للبلد المعني. وشجع المجلس الدول القائمة بالإصلاح على أن تسعى جاهدة إلى تخصيص موارد وطنية لجهود إصلاح قطاع الأمن بما يكفل مقومات استمراره وجدواه على المدى الطويل<sup>(٩٦٨)</sup>.

### ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١: التحديات الجديدة الماثلة أمام السلام والأمن الدوليين ومنع نشوب النزاعات

في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عقد المجلس مناقشة رفيعة المستوى بشأن التحديات الجديدة الماثلة أمام

(٩٦٨) S/PRST/2011/19.

## الجلسات: صون السلام والأمن الدوليين

القرار والتصويت	الدعوات	الوثائق الأخرى	البند الفرعي	الجلسة والتاريخ
(المؤيِّدون - المعارضون - الممتنعون عن التصويت)	عملاً بالدعوة عملاً بالمادة ٣٧ و٣٩ وغيرها			
	المتكلمون			
	الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس <sup>(١)</sup>		الحوار بين الثقافات من أجل السلام والأمن	٦٣٢٢ ٢٦ أيار/مايو
			رسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة (S/2010/248)	٢٠١٠
	١٨ دولة (ب) الممثلة الخاصة ومديرة نائبة الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين		الاستخدام الأمثل لأدوات الدبلوماسية الوقائية: التوقعات والتحديات في أفريقيا	٦٣٦٠ ١٦ تموز/يوليه
			رسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة (S/2010/371)	٢٠١٠
	الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس <sup>(ج)</sup>		كفالة اضطلاع مجلس الأمن بدور فعال في صون السلام والأمن الدوليين	٦٣٨٩ ٢٣ أيلول/سبتمبر
			رسالة مؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة (S/2010/461)	٢٠١٠



الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	الوثائق الأخرى	المدعوون	المدعون	القرار والتصويت
٦٤٧٩	الترايط بين الأمن والتنمية		٤٥ دولة عضواً <sup>(٢)</sup>	رئيس لجنة بناء السلام، والممثلة الخاصة ومديرة تقرير التنمية العالمي و ٤٤ مدعواً للبنك الدولي لعام ٢٠١١، والرئيس ٣٧ <sup>(٣)</sup> ، وجميع النواب لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، والقائمة بالأعمال في مكتب المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة	المؤيّدون - المعارضون - المتعنون عن التصويت
١١ شباط/فبراير ٢٠١١	رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة (S/2011/50)			الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس <sup>(٤)</sup> ، وجميع المدعويين بموجب المادة ٣٩	S/PRST/2011/4
٦٥٤٧	أثر وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على السلام والأمن الدوليين	مشروع قرار مقدم من ألمانيا، والبرتغال، والبوسنة والمهرسك، وغابون، وفرنسا، والمملكة المتحدة، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية (S/2011/340)		المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	القرار ١٩٨٣ (٢٠١١) -١٥
٦٥٨٧	أثر تغيّر المناخ		٤٧ دولة عضواً <sup>(٢)</sup>	المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي	S/PRST/2011/15
٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١	رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة (S/2011/408)			الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس <sup>(٥)</sup> ، وجميع المدعويين	
٦٦٢١	منع نشوب النزاعات			الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس <sup>(٦)</sup>	S/PRST/2011/18
٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن الدبلوماسية الوقائية (S/2011/552) رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة (S/2011/570)				

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	الوثائق الأخرى	بالمادة ٣٧ و٣٩ وغيرها	المتكلمون	عن التصويت	المعارضون - المتكلمون	المؤيدون - المتكلمون
٦٦٣٠ ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١	المضي قدما بإصلاح القطاع الأمني: التوقعات والتحديات في أفريقيا	رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة (S/2011/627)	١١ دولة عضواً <sup>(٥)</sup>	وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي، وممثل وفد الاتحاد الأوروبي للاتحاد الأفريقي	جميع أعضاء المجلس <sup>(ك)</sup> ، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي	S/PRST/2011/19	
٦٦٦٨ ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١	التحديات الجديدة الماثلة أمام السلام والأمن الدوليين ومنع نشوب النزاعات	رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة (S/2011/698)		المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية	الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس <sup>(ل)</sup> ، وجميع المدعوين		

- (أ) مثل المملكة المتحدة ووكيل الوزارة البرلماني بوزارة الخارجية وشؤون الكومنولث.
- (ب) أستراليا، وألمانيا، وباكستان، وبنين، ويوتسوانا، وبوركينا فاسو، والجزائر، وجمهورية تيرانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا (وزيرة العلاقات الدولية والتعاون الدولي)، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وكندا، وكينيا، ومصر (باسم المجموعة الأفريقية)، والمغرب.
- (ج) كان تسعة من أعضاء المجلس ممثلين على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات: أوغندا (الرئيس)، والبوسنة والهرسك (رئيس مجلس الرئاسة)، وتركيا (الرئيس)، والصين (رئيس مجلس الدولة)، وغابون (الرئيس)، ولبنان (الرئيس)، والنمسا (الرئيس)، ونيجيريا (الرئيس)، واليابان (رئيس الوزراء)؛ وكان ستة من أعضاء المجلس ممثلين على المستوى الوزاري: الاتحاد الروسي (وزير الخارجية)، والبرازيل (وزير الخارجية)، وفرنسا (وزير الخارجية)، والمكسيك (وزيرة الخارجية)، والمملكة المتحدة (وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث)، والولايات المتحدة الأمريكية (وزيرة الخارجية).
- (د) أذربيجان، والأرجنتين، وأرمينيا، وأستراليا، وأوروغواي، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبابوا غينيا الجديدة، وباكستان، وبلجيكا (باسم رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة للجنة بناء السلام)، وبيرو، وتايلند (باسم شبكة الأمن البشري)، وتركيا، وجزر سليمان، وجمهورية تيرانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجورجيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفينيا (وزير الخارجية)، والسنغال، والسودان، وسويسرا، وغواتيمالا، والفلبين، وفتويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا (باسم بلدان الشمال الأوروبي)، وفيجي (باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ)، وكازاخستان، وكوبا، وكينيا، ولكسمبرغ، وماليزيا، ومصر (باسم حركة عدم الانحياز)، والمغرب، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس، واليابان.
- (هـ) كان سبعة من أعضاء المجلس ممثلين على المستوى الوزاري: ألمانيا (وزير الخارجية ونائب المستشارة)، والبرازيل (وزير العلاقات الخارجية)، والبرتغال (وزير الخارجية)، والبوسنة والهرسك (وزير الخارجية)، وغابون (نائب وزير الخارجية)، وكولومبيا (وزيرة الخارجية)، والهند (وزير الخارجية).

(و) على الرغم من أن ممثل بابوا غينيا الجديدة كان مدعوا بموجب المادة ٣٧، فهو لم يدل ببيان. غير أن ممثل فيجي أدلى ببيان باسم الدول النامية الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ، بما فيها بابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وميكرونيزيا، وناورو.

(ز) كان ثلاثة من أعضاء المجلس ممثلين على المستوى الرئاسي: جنوب أفريقيا (نائب الرئيس)، وغابون (رئيس غابون)، ونيجيريا (الرئيس)؛ وكان عضو واحد في المجلس ممثلاً على المستوى الوزاري: فرنسا (وزير الخارجية).

(ح) الأرجنتين (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وإسبانيا، وأستراليا (الأمين البرلماني لشؤون جزر المحيط الهادئ في أستراليا)، وإسرائيل، وإكوادور، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباكستان، وبالاو، وبربادوس (باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية)، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتركيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، والدانمرك، والسلفادور، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسودان، وشيلي، وغانا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وفيجي، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكندا، وكوبا، وكوستاريكا، والكويت (باسم مجموعة الدول العربية)، وكينيا، ولكسمبرغ، ومصر (باسم حركة عدم الانحياز)، والمكسيك، وناورو (الرئيس)، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، ونيوزيلندا، وهندوراس، وبنغلاديش، واليابان.

(ط) كان ستة من أعضاء المجلس ممثلين على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات: البرتغال (رئيس الوزراء)، وجمهورية أفريقيا (الرئيس)، وغابون (الرئيس)، وكولومبيا (الرئيس)، ولبنان (رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الأمن)، ونيجيريا (الرئيس). وكان سبعة من أعضاء المجلس ممثلين على المستوى الوزاري: ألمانيا (وزير الخارجية)، والبرازيل (وزير العلاقات الخارجية)، والبوسنة والهرسك (وزير الخارجية)، والصين (وزير الخارجية)، وفرنسا (وزير الدولة للشؤون الخارجية والأوروبية)، والمملكة المتحدة (وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث)، والهند (وزير الخارجية).

(ي) أستراليا، وإيطاليا، وباكستان، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسودان، وفنلندا (باسم بلدان الشمال الأوروبي)، وكندا، ولكسمبرغ، ومصر (باسم حركة عدم الانحياز)، والمغرب.

(ك) كان اثنان من أعضاء المجلس ممثلين على المستوى الوزاري: نيجيريا (وزير الخارجية) والهند (وزيرة الخارجية).

(ل) كان أربعة من أعضاء المجلس ممثلين على المستوى الوزاري: البرازيل (نائبة الوزير للشؤون السياسية في وزارة الخارجية)، والبرتغال (وزير الدولة للشؤون الخارجية ورئيس مجلس الأمن)، والبوسنة والهرسك (وزير الخارجية)، وكولومبيا (نائب وزير الشؤون المتعددة الأطراف).

## ٤٢ - التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

### في صون السلام والأمن الدوليين

١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠: تعزيز العلاقات

بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية

في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة، في سياق تقييم الممارسة الحالية للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، واستكشف السبل الكفيلة بتعزيز هذا التعاون. وبهدف تحسين التعاون بين المنظمات المختلفة، دعا الأمين العام جامعة الدول العربية إلى اتباع أساليب عمل متفق عليها أو قواعد سلوك في العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وقال إنه ينبغي وضع آلية للتعاون والتنسيق بين

عرض عام

خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، عقد مجلس

الأمن ثلاث جلسات واعتمد بيانا رئاسيا واحدا فيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. وركز المجلس على تعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، في مجالات منع نشوب النزاعات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام.